

Distr.: General
4 April 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا

وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

- ١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن الأداء المالي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (A/54/809)، وعن الميزانية المنقحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وتقديرات التكاليف لمواصلة أنشطة التصفية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بعد ذلك (A/54/812). وخلال نظر اللجنة في التقريرين، التقت بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات إضافية.
- ألف - تقرير الأداء المالي في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩
- ٢ - على النحو المبين في الفقرة ١٢ والمرفقين الأول والثاني من تقرير الأمين العام (A/54/809)، وصل مجموع النفقات في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى مبلغ إجماليه ٥٨٠ ٩٤٩ ١٣٢ دولارا (صافيه ٢٨٠ ٦٦٤ ١٢٩ دولارا)، بالمقارنة بالاعتماد البالغ إجماليه ٠٨٠ ٠٩٩ ١٣٣ دولارا (صافيه ٦٨٠ ٨٧٦ ١٢٨ دولارا) للفترة نفسها. ونتيجة لذلك يصل الرصيد غير المنفق إلى مبلغ إجماليه ٥٠٠ ١٤٩ دولار (صافيه مبلغ سالب قدره ٦٠٠ ٧٨٧ دولار).
- ٣ - وتلاحظ اللجنة من الفقرات ٨ إلى ١١ والمرفق الأول من التقرير ذاته أن خفض النفقات المتصلة بالمراقبين العسكريين والوحدات العسكرية والموظفين المدنيين والتكاليف التشغيلية وغير ذلك من البرامج نتيجة لتقليص حجم البعثة، كان كافيا لمقابلة الاحتياجات الإضافية الناشئة أساسا عن المعدات المملوكة للوحدات والشحن الجوي والسطحي.
- ٤ - وأبلغت اللجنة بأنه تم، حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، سداد مبلغ ٨,٣٠ مليون دولار مقابل تكاليف القنات في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى

بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالرصيد غير المثقل البالغ إجماليه ١٤٩ ٥٠٠ دولار والاحتياجات الإضافية للبعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ البالغ صافيها ٦٠٠ ٧٨٧ دولار، وأن ترجى اتخاذ إجراء في هذا الشأن إلى حين استعراض المعلومات النهائية المتعلقة بأداء بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

باء - الميزانية المنقحة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وتقديرات التكاليف لمواصلة أنشطة التصفية في مقر الأمم المتحدة بعد ذلك.

٩ - على النحو المبين في الفقرتين ١ و ٤ والجدول ١ من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/54/812، تصل الميزانية المنقحة لتصفية بعثة المراقبين في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى مبلغ إجماليه ٤٤٠ ٠٤٩ ١٥٠ دولارا (صافيه ٥٤٠ ٣٠٦ ١٤ دولارا)، وهو يمثل زيادة بنسبة ٥١ في المائة (أي بمبلغ إجماليه ٩٠٠ ٦٠٧ ٧ دولار) إذا قورنت بالميزانية الأصلية للفترة ذاتها، ويعكس ذلك استيعاب سلطة الالتزام بمبلغ إجماليه ٨٠٠ ٢٧٤ ٥ دولار (صافيه ١٠٠ ٨٧٥ ٤ دولار) التي منحتها اللجنة الاستشارية (انظر الفقرة ١١ أدناه).

١٠ - واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٣/٢٢٨ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ مبلغا إجماليه ٥٤٠ ٤٤١ ٧ دولارا (صافيه ٨٤٠ ٠٨٣ ٧ دولارا) لتصفية بعثة المراقبين، يشمل مبلغا قدره ١٥٣ ٣٦٩ دولارا لحساب دعم عمليات حفظ السلام ومبلغا قدره ٣٨٧ ٧٢ دولارا لمساعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي.

١١ - ووافقت اللجنة الاستشارية، في رسالتها المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، على طلب الأمين العام

٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩، أما المبلغ المستحق عن الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠ فقد كان ١٦٣ ٨٠٠ دولار.

٥ - وفيما يتعلق بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، أُبلغت اللجنة بأن المبلغ كان ١٥,٢ مليون دولار، في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، أما المبلغ التقديري المستحق فكان ٨٧,٧ مليون دولار ووصلت الالتزامات غير المصفاة المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات إلى مبلغ ٧٦,٦ مليون دولار. وبالنسبة لمطالبات الوفاة والعجز، تمت حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، تسوية ٦٣ مطالبة بمبلغ مجموعه ١,٦ مليون دولار وتصل المطالبات غير المصفاة إلى مبلغ ١,٦ مليون دولار ولا تزال ٣٠ مطالبة قيد النظر.

٦ - وأُبلغت اللجنة بأنه في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، بلغت الأموال النقدية ٨٥,٢ مليون دولار. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، وصلت الأنصبة المقررة للفترة من ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى مبلغ ١ ٢٢٢,١ مليون دولار وبلغ مجموع المدفوعات الواردة ١ ١٣١,٤ مليون دولار وكان المبلغ المستحق ٩٠,٧ مليون دولار. وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٠، كان مجموع الالتزامات غير المصفاة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بمبلغ ٤٢,٥ مليون دولار.

٧ - وبلاستفسار عن ذلك، أُبلغت اللجنة بأن مجموع خصوم البعثة المسجلة في الالتزامات غير المصفاة وحسابات الدفع منذ إنشائها، كان ١٠٠,٢ مليون دولار في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠.

٨ - ويرد في الفقرة ١٥ من التقرير (A/54/809)، الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين فيما يتصل بتمويل بعثة المراقبين. وتوصي اللجنة

الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٨٠٠ ٢٧٤ ٥ دولار (صافيه ١٠٠ ٨٧٥ ٤ دولار) لتغطية التكاليف الإضافية لتصفية بعثة المراقبين (انظر المرفق).

١٢ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١ والمرفق الأول للتقرير أن الاحتياجات المسقطه لمواصلة أنشطة التصفية في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ تقدر بمبلغ إجماليه ١٤٣ ٥٠٠ دولار (صافيه ١٣٠ ٥٠٠ دولار). وتتصل هذه الموارد بتكاليف الموظفين لفترة ثمانية أشهر عمل في المقر (A/54/812، الفقرة ١٠).

١٣ - ويرد الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين فيما يتصل بتمويل بعثة المراقبين في الفقرة ١١ من التقرير. وتوصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد وقسمة مبلغ إضافي إجماليه ٧ ٦٠٧ ٩٠٠ دولار (صافيه ٧ ٢٢٢ ٧٠٠ دولار) للبعثة في فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، يشمل سلطة الالتزام بمبلغ إجماليه ٨٠٠ ٢٧٤ ٥ دولار (صافيه ١٠٠ ٨٧٥ ٤ دولار) التي منحتها اللجنة الاستشارية. وتوصي اللجنة أيضا بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إجماليه ١٤٣ ٥٠٠ دولار (صافيه ١٣٠ ٥٠٠ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وبالنظر إلى البيانات المالية الواردة في الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه، تعتقد اللجنة أنه في هذه الحالة ليس من الضروري قسمة المبلغ إلى أنصبة مقررة في هذه المرحلة.

مرفق

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في رسالة المراقب المالي المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، التي تطلب موافقة اللجنة على الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٨٠٠ ٢٧٤ ٥ دولار (صافيه ١٠٠ ٨٧٥ ٤ دولار) فيما يتصل بتكلفة تصفية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وقُدِّم هذا الطلب عملاً بالفرع الرابع من قرار الجمعية العامة ٤٩/٢٣٣ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٣/٢٢٨ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ مبلغاً إجماليه ٧ ٤٤١ ٥٤٠ دولاراً (صافيه ٧ ٠٨٣ ٨٤٠ دولاراً) لتصفية بعثة المراقبين، يشمل مبلغاً قدره ١٥٣ ٣٦٩ دولاراً لحساب دعم عمليات حفظ السلام ومبلغاً قدره ٣٨٧ ٧٢ دولاراً لقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي.

وأذن مجلس الأمن، بموجب قراره ١٢٦٨ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بإنشاء مكتب الأمم المتحدة في أنغولا لفترة أولية مدتها ستة أشهر حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وهو يضم الموظفين اللازمين لإجراء الاتصالات مع السلطات السياسية والعسكرية وسلطات الشرطة والسلطات المدنية الأخرى لغرض استكشاف تدابير فعالة من أجل استعادة السلام وتقديم المساعدة لشعب أنغولا في مجالات بناء القدرات والمساعدة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان وتنسيق أنشطة أخرى.

وقرر المجلس أيضاً أنه ريثما تجرى مشاورات إضافية بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا، سيتألف مكتب الأمم المتحدة في أنغولا من عدد يصل إلى ٣٠ موظفاً متخصصاً من الفئة الفنية، فضلاً عما يلزم من الموظفين الإداريين وموظفي الدعم الآخرين.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الرسالة أنه ريثما تحتتم المشاورات مع حكومة أنغولا فإن الموظفين المتخصصين اللازمين لإقامة الاتصالات مع السلطات السياسية والعسكرية وسلطات الشرطة والسلطات المدنية الأخرى في أنغولا، فضلاً عن عنصر حقوق الإنسان، ظلوا في البلد بوصفهم من موظفي البعثة، إلى أن قام مجلس الأمن بعد ذلك بإنشاء مكتب الأمم المتحدة في أنغولا التابع لبعثة المراقبين، وذلك بموجب قراره ١٢٦٨ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الرسالة أيضا أنه طُلب إلى الموظفين الإداريين والتقنيين مواصلة العمل بعد الآجال المتوقعة في الأصل وذلك للدخول والاستمرار في مفاوضات مطوّلة مع حكومة أنغولا بشأن التصرف في قدر هام من الأصول التي تبلغ قيمتها ٣٨,١ مليون دولار والتي لا تزال في البلد بعد نقل المعدات إلى عمليات حفظ السلام الأخرى وإلى قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الرسالة كذلك أن الاحتياجات التقديرية لبعثة المراقبين في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ تصل إلى مبلغ إجماليه ٨٠٠ ٢٧٤ ١٢ دولار (صافيه ٤٠٠ ٥١٧ ١١ دولار)، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ إجماليه ٨٠٠ ٢٧٤ ٥ دولار (صافيه ١٠٠ ٨٧٥ ٤ دولار) على الميزانية الموافق عليها لبعثة المراقبين للفترة ذاتها. وتُعزى الزيادة أساسا إلى استبقاء أفراد عسكريين وموظفين مدنيين في منطقة البعثة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ و ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، على التوالي، وما يتصل بذلك من احتياجات تشغيلية إضافية.

وأبلغ ممثلوكم اللجنة الاستشارية بأن المبلغ النقدي المتاح كان ٨٠,٢ مليون دولار في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ولكن الاشتراكات المقررة المستحقة بلغت ٤٣٦ ٤٣٨ ١٠١ دولارا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الالتزامات غير المصفاة للفترة الحالية وصلت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إلى مبلغ ١,٣ مليون دولار وأنه تم تسديد تكاليف الوحدات حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ولا يزال مبلغ قدره ٤٨١ ٤٨١ ١٠٢٩ دولارا مستحقا.

وفيما يتعلق بالشواغر، أُبلغت اللجنة بأنه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ كان يعمل في البعثة ٤٤ موظفا دوليا و ٢٧ موظفا محليا، في حين تم في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ملء ٤٤ وظيفة دولية و ٢٠ وظيفة محلية.

وفي ظل هذه الظروف، وعملا بالفرع الرابع من قرار الجمعية العامة ٤٩/٢٣٣ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، توافق اللجنة الاستشارية على طلبكم الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٨٠٠ ٢٧٤ ٥ دولار (صافيه ١٠٠ ٨٧٥ ٤ دولار) بغية تغطية التكلفة الإضافية التقديرية لتصفية بعثة المراقبين. وتلاحظ اللجنة من الرسالة أن هذه الاحتياجات الإضافية من الموارد ستدرج في الميزانية المنقحة للبعثة للفترة المالية الحالية ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ التي ستقدم إلى اللجنة الاستشارية والجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والخمسين المستأنفة.

(توقيع) غ. س. م. مسيلي
رئيس اللجنة